التيار الإسلامي في تركيا بين عامي 1923 و1960

ماجد محي عبد العباس &
كلية التربية / قسم التاريخ

كريم مطر حمزة
كلية التربية / قسم التاريخ

المقدمة

عند انتهاء الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية، كان التيار الإسلامي لا يزال قوياً في المجتمع التركي، وكانت منطقتي الأناضول والروميلي من المناطق الإسلامية الأصيلة في تطبيق الشريعة الإسلامية. لكن مصطفى كمال رأى إن الإسلام والتوجه نحو الشرق من مآسي تركيا ونقطة تخلفها، وكان تحليله هذا نابعاً من قراءته للتأريخ العثماني، ولهذا كان رأيه أن تتجه تركيا كلياً إلى الغرب، وأن تكون قطعة منه في كل جوانب الحياة. فأتخذ عدّة إجراءات لأجل تحقيق هدفه كان في مقدمتها إنهاء تطبيق كل شعائر الإسلام في المجتمع التركي.

ومن الناحية النظرية نجد إن أتاتورك حقق هدفه في إبعاد المجتمع التركي عن شرقيته وإسلامه ، لكننا في الواقع نرى إن هذا المجتمع تمسك بإسلامه ولم تمس هذه التطورات سوى مدن قليلة على شواطئ البسفور، أما مدن وريف الأناضول وشرق تركيا فبقيت على مبادئ إسلامية متوارثة رغم الضغوط التي واجهتها من الحكومة التركية.

الدراسة هذه تسلط الضوء على التيار الاسلامي في تركيا بين عامي 1923 و1960، وهذه المدة تتميز بتصاعد النشاط الاسلامي رغم الضغوط التي يواجهها الاسلاميون، اصحاب الطرق الصوفية والجمعيات والاندية، من الاجهزة الحكومية.

وبسبب هذه الضغوط ، رأى الاسلاميون اتخاذ طريق مرن مع الدولة ، أي الابتعاد عن التطرف والمهادنة مع الحكومة على امل انتزاع مكسب لصالحهم، وهذا الطريق جعلهم يظهرون على الساحة السياسة بعد الحرب العالمية الثانية، ويشكلون قاعدة شعبية مهمة في تركيا لها تأثيراتها في الانتخابات، وفي اصدار القرارات الحكومية الملائمة لتوجاتهم.

مدخل

مثل الاسلام المحور الاساسي للحكم في الدولة العثمانية طيلة ستة قرون، ومع ان الاسلام كان أساس المشروعية للسلاطين في الحكم الا انهم سيطروا على المؤسسة الدينية[1].

وبسبب تطور الدول الاوربية في مؤسساتها العسكرية والمدنية، وانتصاراتها المتكررة على الدولة العثمانية، رأى بعض السلاطين العثمانيين ان سر هزائمهم هو تمسكهم بالنظام الاسلامي التقليدي، ففكروا بأتباع منهج الاوربيين ليطوروا الجيش وانظمة الادارة والتعليم، فكان محمود الثاني[2] اول من أدخل النظام العلماني في الدولة بدأً بالمدارس التي كانت تعرف "بالمدارس الرشدية" واختصت بالتعليم الابتدائي والثانوي، كما وجدت مدارس من نوع آخر تحددت وظيفتها على تدريب الجهاز الاداري والحكومي، والقيام بترجمة

الكتب الاوربية الى العثمانية. ان ظهور المدارس العلمانية وانتشار الطباعة والترجمة ، قد ساهم كثيراً في بروز طبقة جديدة تضم في عضويتها مجموعة من المفكرين والصحفيين ورجال القانون[3].

وقد ركز محمود الثاني على الجانب العسكري وكان النجاح حليفه عندما استطاع عام 1826 إلغاء التنظيم العسكري الذي أصبح بالياً وذلك عند قيامه بإلغاء الوحدات العسكرية المعروفة بوحدات الانكشارية[4]، ويظهر مما تقدم إن النصف الأول من القرن التاسع عشر شهد ظهور ضباط الجيش العثماني كطبقة تضم في عضويتها مجموعة من المثقفين على النمط الغربي الحديث، بالإضافة إلى بروز رجال الفكر والأدب ورجال الصحافة والقانون، كما إن حركة الطباعة والترجمة في هذه الفترة، قد شجعت كثيراً على اضمحلال دور الدين، وبالتالي ظهور فكرة العلمانية في الدولة العثمانية[5].

اخذت الاصلاحات في الدولة العثمانية تشق طريقها في عهد السلطان عبد المجيد 1839–1860 من خلال تنظيمات كولخانة عام 1839، وخط همايون عام 1856[6]، وبسبب هذه الاصلاحات شهد المجتمع العثماني نقاشات حادة بين طبقة المثقفين المسلمين وبين مسؤولي الدولة الذين كانوا يدافعون عن سياسة التغريب للحيلولة دون تأخر الامبراطورية العثمانية، ودون ان تبسط القوى الغربية سيطرتها عليها، اما المثقفون المسلمون فانهم كانوا يعتقدون ان التطبيق الصارم للنظام الاسلامي التقليدي هو الكفيل بانقاذ الدولة العثمانية[7]. وننوه هنا الى ان الاصلاحات العثمانية لاتعني الوقوف ضد الاسلام، وانما هي تغير في الانظمة الادارية والتعليمية والعسكرية مجاراة للتطور الحاصل في اوربا.

وتمسك السلطان عبد الحميد الثاني 1876–1909 بفكرة الجامعة الإسلامية كطوق نجاة للدولة العثمانية، وأرسل رسله إلى انحاء العالم الإسلامي واتصل بشعوبها، وقام بأنشاء خط السكك الحديد الممتد من اسطنبول إلى الشام والى المدينة المنورة، لكنه قد فات الاوان، فقد استولى الموالين للغرب على الجيش والمواقع الحساسة في هرم الدولة، واتحدت القوى المضادة للطرح الإسلامي من الداخل والخارج ولم تفلح هذه المحاولة الاخيرة للعودة إلى الذات واسترجاع الماضي. ونتيجة للاحداث التي تسمى بحادثة 31 آذار[8] امسكت جمعية الاتحاد والترقي بالحكم في البلاد وخلعت السلطان عبد الحميد الثاني[9].

لم تكن تلك المرة الاخيرة التي استخدم الإسلام فيها لغايات سياسية. لكن الشعب اخذ يدرك الحاجة إلى إبعاد الدين عن السياسة واصبحت "حادثة 31 آذار عام 1909" تذكاراً مقنعاً للكيفية التي يمكن بها استغلال الإسلام لغايات سياسية. لقد كان أعداء الاتحاديين مصممين على اقصاء جمعية الاتحاد والترقي عن الحكم إلى الحد الذي دفعهم حتى إلى تنظيم مذبحة الارمن في مدينة ادنة في جنوب شرق الأناضول، وكان هدفهم من ذلك التحريض على تدخل بحري انكلو–فرنسي نيابة عن المسيحيين مما سيؤدي إلى الاطاحة بالجمعية[10].

كان معظم الاتراك لايزالون ينظرون إلى انفسهم بوصفهم مسلمين بالدرجة الاساس، وكانوا يرتبطون بوشائج قوية مع السلالة العثمانية الحاكمة التي جعلتهم ينظرون إلى السلطان نظرة علمانية بوصفه "السلطان" ونظرة دينية بوصفه " الخليفة". وكان هذا الموقف ينطبق على العرب والكرد، يضاف إلى ذلك، إن

الخلافة العثمانية كانت لاتزال تتمتع بجاذبية كبيرة في العالم الإسلامي كله خاصة في مصر والهند، لهذا كان الإسلام عاملاً مهماً في السياسة الخارجية الاتحادية، خاصة وان الحرب العالمية اخذت تقترب[11]. شكلت الحرب نقطة تحول مهمة في تاريخ الدولة العثمانية، فان انهيارها امام دول الحلفاء دفع الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال الى سحق القوى الاسلامية وانهاء الخلافة [12].

اولاً: مصطفى كمال والشريعة الإسلامية

لقد اسس مصطفى كمال الجمهورية التركية الحديثة على انقاض الدولة العثمانية، وقام النظام البديل على اساس حكم مناهض للدين وسوق المجتمع التركي المسلم نحو الغرب، والغاء ثقافته الإسلامية الأصلية، أو بالاحرى نقله من مكان الصدارة في الشرق وموقع القيادة في العالم الإسلامي إلى مؤخرة العالم الغربي، ويمكن القول إن وصول مصطفى كمال إلى السلطة والزعامة ومن ثم إلغاء الخلافة الإسلامية يشكل نقطة تحول كبيرة في السياسة التي كان يخطط لها الغرب منذ مدة طويلة تجاه تركيا سبقت الحرب العالمية الأولى ليس لأنتزاعها من موقعها القيادي في العالم الإسلامي وحسب، وانما لشطب انتمائها الإسلامي[13].

وبالغاء الخلافة الإسلامية عام 1924 في تركيا انتهت زعامتها للعالم الإسلامي واصبحت اول دولة اسلامية فصلت الدين عن السياسة، واعتبر مصطفى كمال الإسلام المنظم وعلماء الدين اكبر خطر يهدد السلطة وسيادة الحكم، لذلك سارع إلى تشكيل اجهزة قانونية لضرب المؤسسات الإسلامية والحد من نشاطاتها[14].

كانت إجراءات مصطفى كمال تجاه الشريعة الإسلامية متطرفة، تمثلت في عدة قرارات اولها إلغاء الخلافة في 3 آذار 1924، والغاء المحاكم الدينية في 8 نيسان 1924 واحيل قضاتها إلى التقاعد، وتم إلغاء منصب شيخ الإسلام ووزارة الاوقاف وتأسست بدلاً عنها ادارة الشؤون الدينية وادارة الاوقاف وهما تابعتان لرئاسة الوزراء، وكذلك حذفت عبارة "الإسلام هو دين الدولة" من الدستور، بالاضافة إلى إلغاء نظام التعليم الديني واغلاق كل مدرسة او هيئة تعليمية تقوم بتدريس العلوم الشرعية[15].

ومن خطب مصطفى كمال التي تدلل على اصراره تطبيق العلمانية الخطاب الذي القاه بتاريخ 30 آب 1925 في محافظة "قبطموني" حيث تنتشر الطرق الصوفية فيها قال فيه: "يجب إن تعلموا ايها السادة انتم وافراد اسركم والامة التركية باسرها أن الجمهورية التركية العلمانية لايمكن إن تكون بعد اليوم ارضاً خصبة للمشايخ والدراويش وأتباعهم من اصحاب الطريقة، وإذا كان هنالك من طريقة حقيقية فهي طريقة الحضارة المبنية على العلم، وعلى مشايخ الطرق أن يفهموا الكلام بوضوح وبالتالي يغلقوا زواياهم وتكاياهم عن طيب خاطر والى الابد قبل إن أدمرها فوق رؤوسهم"[16].

إن نظرة متفحصة لثنايا هذا الخطاب تدلنا على إن السياسة العلمانية التي اتبعها مصطفى كمال اخذت خطاً متصاعداً وسلوكاً متشدداً سواء من خلال اللغة المستخدمة او الوسائل المتبعة لتنفيذ هذه السياسة.

وفي سبيل تغيير النمط الثقافي والاجتماعي للشعب التركي قرر استخدام القلنسوة للرجال ومنع أرتداء العباءة او الرداء من قبل النساء، وكذلك استعمال الحروف اللاتينية بدل العربية في الكتابة، كما ألغي

استخدام التقويم الهجري المعمول به لدى المسلمين واحلال التقويم الميلادي المعمول به لدى الغرب، وأحل القانون المدني السويسري في تركيا بدل القوانين الإسلامية. وبدأت خطوات من أجل حذف الكلمات ذات الجذور الفارسية والعربية من اللغة التركية، وقرر إن يكون يوم الاحد يوم العطلة الاسبوعية بدل يوم الجمعة الذي يعد يوم المسلمين المبارك[17].

إن هذه التغييرات تركت اثاراً مهمة في الحياة السياسية والاجتماعية للشعب التركي ومن بينها:

1. سيطرة أكبر للدولة على الدين:

لم تكن اجراءات مصطفى كمال مجرد فصل الدين عن السياسة وحسب، وأنما الهدف منها زيادة سلطة الدولة على الدين، فعلى خلاف الدول العلمانية الاخرى التي لاتتدخل فيها الحكومات في شؤون الدين، فأن العلمانية الاتاتوركية تتمتع بآليات يمكن على أساسها إن تتدخل مباشرة في شؤون المؤسسات الدينية، إذ أن (مؤسسة الشؤون الدينية) التابعة للدولة هي التي تتكفل بتأمين الموارد المالية للمؤسسات الإسلامية والسيطرة على ائمة المساجد والشخصيات الدينية والخطباء والمفتين[18].

كما وان جميع الشخصيات الدينية والخطباء والمفتين يعدّون موظفين يجري تعيينهم من قبل الحكومة ويتقاضون مرتباتهم منها، أما المساجد والمؤسسات الدينية الاخرى، فأنها هي الاخرى تابعة لجهاز حكومي تحت عنوان (رئاسة الشؤون الدينية) وخاضعة للحكومة، وقد بسطت الجمهورية الكمالية نفوذها على مؤسسة الاوقاف ايضاً، حيث اصبحت الاوقاف تابعة لجهاز حكومي (مديرية الاوقاف العامة) ، وان الكتب المدرسية التي اخذت رئاسة الشؤون الدينية توزعها على المدارس تصف المسلم الجيد بالوصف التالي: "يجب على المسلم الجيد إن يحب وطنه ويطيع قوانين الجمهورية وان يكون خاضعاً امام القيادة التقدمية ومسؤولي البلاد ولا يدخر جهداً في تعلم التكنولوجيا الحديثة""[19].

2. اتساع العلمانية

أعتباراً من أوائل العشرينات وحتى اواخر الاربعينات كانت العلمانية المتطرفة هي الايدلوجية السائدة بين مجتمعات المدن التركية والطبقات المثقفة، فالكماليون كانوا يؤمنون بالعلمانية المتطرفة وخاصة السيطرة الشديدة للدولة على الدين، وكانوا هؤلاء يتشكلون من الموظفين والضباط والمدرسين والكتاب واصحاب المهن الحرة، حيث تجمعوا تحت مظلة حزب الشعب الجمهوري والذي أسسه مصطفى كمال في عام 1923 ليشكل المنظمة السياسية الرسمية للدولة، والمؤسسة التي تدير الشؤون المدنية والعسكرية"[20].

وفي تركيا الحديثة كان التعليم مصدر العلمانية الاساسي، فحتى عام 1939 انصب التأكيد على تنمية الشعور بالمسؤوليات الوطنية بين جيل الشباب، فكانت النتيجة إن اصبحت الفئة المثقفة والجيل الجديد لايعرفون شيئاً عن الإسلام او إن معلوماتهم قليلة جداً، وكان هؤلاء ينظرون إلى العلمانية كمذهب ينسجم بشكل تام مع الكمالية التي كانت تؤمن بأخضاع المؤسسات الدينية لسيطرة الدولة، حيث اصبحوا يعتبرون كل انحراف عن علمانية أتاتورك هو عمل رجعي متخلف[21].

3. أبعاد المتدينين

أستطاع الكماليون ترويج العلمانية بين الطبقة المثقفة في المجتمع التركي، ولكنهم لم يستطيعوا ذلك بين جماهير القرى والارياف وسكان المدن البعيدة، فعلى الرغم من محاولات النظام المستمرة لأجتثاث جذور المعتقدات الإسلامية من المجتمع، حيث كانت بعض سياسات أتاتورك معادية للدين بشكل واضح، ففي القانون الذي صدر عام 1930 تقرر إن يكون مسجد واحد في كل (500كم)، فجرى بذلك تخريب المساجد التي لم يكن وجودها ينسجم مع هذا القانون، أو أنها استخدمت كمخازن، ورغم هذا ظل الملايين من سكان القرى وقصبات الأناضول مسلمين ملتزمون بمعتقداتهم الدينية، وبصورة عامة فأن الشعب لم يستطع إن يعبر عن رفضه لسياسة أتاتورك بسبب عدم السماح له إن يتدخل في السؤون السياسية في اطار نظام ديمقراطي يضمن ذلك[22].

ويجب الاشارة ايضاً إلى أن تلك الفترة لم تخل ايضاً من مجموعات حافظت على كيانها الثقافي وعملت على الابقاء على القيم الإسلامية والتقاليد العثمانية داخل المجتمع التركي لتشكل عنصر مواجهة ومقاومة للسياسة العلمانية، بيد أنهم بسبب الضغط والقوة التي كانت مفروضة انذاك، أثروا العمل السري احياناً ولم يسمح لهم طيلة حياة أتاتورك بالظهور إلى إن دخلت تركيا مرحلة جديدة من الحياة السياسية متمثلة بالتعددية الحزبية ولكنهم ظهروا كقوة دافعة وليست قوة مواجهة.

ثانياً: النشاط الإسلامي السري في تركيا

رغم إلغاء مصطفى كمال للخلافة في تركيا عام 1924 فأنه لم يستطع إن يلغي الإسلام من القلوب والواقع، فقد شكل الإسلام في تركيا عاملاً هاماً في بناء الشخصية وصياغة الواقع، فجذور هذا الدين عميقة في التركيبة التركية، وقد استطاع الاتراك من خلال بناء امبراطورية عظيمة امتدت لستة قرون في ذاكرة الانسانية، وأمتدت في العالم القديم آسيا وأفريقيا وأوربا.

وبشكل واضح ، كانت سياسية أتاتورك الخارجية ، شبيهة إلى حد ما بسياسته الداخلية، فهي كانت في أطارها العام تتعارض مع الدين الإسلامي، بل وتهدف إلى سحقه ، ولعل أتاتورك اراد من الميثاق البلقاني الذي عقد بين تركيا واليونان ويوغسلافيا ورومانيا عام 1934 إن يبرهن إن تركيا دولة اوربية وليست دولة اسلامية، لاسيما وان هذا الميثاق اشار إلى مواجهة أي نشاط اسلامي[23]. ولم يكن حلف سعد آباد عام 1937 حلف اسلامي ، او الاحلاف الاخرى التي اشتركت بها تركيا مع دول اسلامية وانما كانت هذه الاحلاف غربية تقودها بريطانيا.

وكانت مهمة اعادة الوجه الإسلامي لتركيا مهمة شاقة وعسيرة، وقد استطاعت الحركة الإسلامية في تركيا إن تقدم نموذجاً فريداً في الاستجابة لضغوط الواقع السياسي والاجتماعي المفروض عليها والاستفادة منه دون إن تتخلى عن عقيدتها وافكارها، ودون إن تلجأ إلى العمل المسلح والثوري العنيف، فعرفت كيف تستفيد من الواقع الذي تعيشه بأكبر قدر ممكن[24].

ولم تكن الاجراءات الكمالية لتمر من دون إن تفرز ردود فعل قوية، وقد تباينت ردود الفعل هذه وتعددت بتعدد الجهات التي اكتوت بلظى هذه الاصلاحات، ويمكن رصد ثلاثة اشكال من ردود الفعل اتجاه الاجراءات الكمالية[25]:

1. الاتجاه الاول: تميز بالراديكالية، حيث دعى اصحابه إلى وجوب مقاومة الحكومة والانتفاض كلياً ضد سياستها.
2. الاتجاه الثاني: دعى اصحابه إلى الرضا بما حصل لان ماوقع قدر مقدور ليس للمسلم الا إن يصبر عليه.
3. الاتجاه الثالث: جمع اصحابه بين رفض جزء من سياسات الدولة الكمالية الحديثة وقبول التعايش مع اعمالها وسياساتها الاخرى، وشمل رد الفعل الاخير شريحة كبيرة من مكونات المجتمع التركي، ضمت كثيراً من اتباع الطرق الصوفية.

وقد أتخذ الصراع بين الفكرة الإسلامية والفكرة العلمانية في تركيا أشكالاً متعددة، فالعلمانيون اتخذوا من سلطة الدولة وقوة الجيش سلاحاً لمحاربة الإسلام، فيما قاوم الاسلاميون هذه الامور بالانحناء تارة والمواجهة تارة أخرى، ولكن في اطار سلمي بعيد عن العنف، وأتخذ العلماء وسائل لمواجهة العلمانية ، فظهرت فتاوى عن حكم صلاة الرجل بالقبعة، وغالى البعض فحكم بكفر من يرتديها فقاوموها بأعتبارها رمزاً لنموذج مرفوض، وأتجه العلماء إلى بناء العقيدة الإسلامية سراً في النفوس، لاسيما وانهم واصلوا اعمالهم بشكل سري بين جماهير القرى والارياف وسكان المدن البعيدة حيث ظل الملايين من ابناء هذه المناطق ملتزمون بمعتقداتهم الدينية[26].

وجاءت ثورة الشيخ سعيد في عام 1925 لتمثل حركة دفاع مخلص عن الشريعة الإسلامية ورد فعل غاضب ضد سياسة أتاتورك، ويقول عصمت اينونو الذي اصبح رئيساً للوزراء اثناء حالة الطوارئ التي اعلنت اثر انفجار تلك الثورة واصدر (قانون السكون) وقضت على الثورة بالقوة، يقول في مذكراته (أننا كنا نقول في الداخل عن الثورة انها (ثورة كردية) حتى لايميل اليها الشعب التركي، ونقول ازاء العالم الخارجي أنها (ثورة اسلامية) حتى يسامحنا الانكليز والغرب[27].

وأثر هذه الثورة أنشئ ما يسمى بمحاكم الاستقلال والتي اعدمت الكثير من المشايخ مثل الشيخ عاطف افندي الاسكيكلي، بسبب كتاب نشره ينتقد الغرب في الحياة والسلوك وفي الزي ايضاً، ويوضح موقف الشريعة من التشبه بالكفار بأسلوب علمي وموضوعي، حيث تمت دعوته إلى المحكمة لأجل التحقيق فقط، ولم يطلب المدعي العام اعدامه اصلاً وحكمت المحكمة ببرائته، ومع ذلك اخذوه مرة ثانية وقاموا بأعدامه[28].

وفي عام 1930 قام جمع غفير من المصلين في مدينة مينمين قرب أزمير ضد الحكومة، فقد زحف حشد بقيادة الدرويش محمد من الجامع بعد أداء صلاة الصبح إلى ساحة المدينة وهم يطالبون بأعادة الشريعة الإسلامية والخلافة، وقد ادعى الدرويش محمد، الذي كان ينتمي إلى الطريقة النقشبندية[29]، بأنه كان المهدي المنتظر وقد ظهر لأنقاذ العالم. وأرسلت قوة من الشرطة التي كان الشعب يكرهها بوصفها ذراع الدولة

القمعية، لقمع المظاهرة، لكن الدرويش محمد قبض عليه وقطع رأسه ثم وضع الرأس على سارية علم وطاف به في شوارع المدينة. كان الحادث صدمة كبيرة للنظام اذ انه لم يحدث في بقعة متخلفة في الأناضول بل حدث في واحدة من اكثر مقاطعات تركيا تقدماً[30].

وبموازاة هذا الخط الثوري المتصاعد نمت حركة اخرى جنباً إلى جنب مع باقي الحركات، وكانت معتدلة نسبياً من ناحية طريقة عملها وان لم تختلف عنها من حيث اهدافها، وهي الحركة التي تبناها العلامة الكردي الذي اشتهر بلقبه بديع الزمان سعيد النورسي[31]، وقد سمى الشيخ تلاميذه (أخوان النور)، وسميت حركته بعده (الحركة النورية) نسبة إلى كتب الشيخ سعيد النورسي التي اطلق عليها (كليات رسائل النور)[32].

واشتهر النورسي برفضه للفتوى المعادية لحرب التحرير التي قادها مصطفى كمال ، وكان في أول الأمر مسانداً له في اطار جمعية الاتحاد والترقي، لكنه حينما اكتشف ان الشعارات التي كانت تحملها الجمعية تهدف الى غير ماهو معلن قام ضدها، فنال جراء ذلك النفي والطرد والتشريد كباقي العلماء[33].

ويعد سعيد النورسي رجل فكر وحركة آمن بالجامعة الإسلامية، ويذكره الشيخ محمد عبده بقوله: "واستاذي ناضل ضد استبداد السلطان عبد الحميد خان الثاني مع اسلاميين اخرين مثل الشاعر محمد عاكف ، وشارك في تأسيس جمعية الاتحاد المحمدية في مواجهة جمعية الاتحاد والترقي" ثم واصل جهاده في عصر الجمهورية بقلمه ضد الكمالية، فعندما دعاه مصطفى كمال إلى انقرة ليخطب في المجلس الوطني الكبير، صعد إلى منبر المجلس ودعا اعضاء المجلس إلى الصلاة، فأجاب دعوته ستون من أعضاء المجلس من الذين لايصلون من قبل، وعندما صعد مصطفى كمال المنبر من بعده، قال: يا أستاذ نحن دعوناك إلى هنا لنستفيد من آرائك العليا لا لتشغلنا بالصلاة، قام الشيخ من مكانه وخطا بضع خطوات وأشار بأصابعه السبابة والوسطى إلى عيني مصطفى كمال كأنه يختطفهما وصرخ بصوت واحد: يا باشا، إن الحقيقة العظمى في الكون هي الايمان وتلي الايمان الصلاة، ومن ترك الصلاة فهو خائن، وحكم الخائن انه مردود[34].

وكان الشيخ النورسي يهدف بكتاباته إلى تربية أجيال تركيا على الأيمان والأسلام، وكانت جميع كتبه تركز على مباحث ايمانية، وعندما رأى بشارات نواة الجيل المؤمن بالله وبأحكام كتابه والتي من أجلها قضى حياته في السجن والمنفى وتحت ضغوط قصوى قال: "اخذت ثأراً في سعيد"، ويقصد بذلك الشيخ سعيد الذي استشهد بعد ان فشل في ثورته عام 1925[35].

ان رسائل النور التي كتبها وضمنها افكاره حول التوحيد والايمان والدين وحقيقة قدرة الايمان على انقاذ الدين من الافكار الفاسدة، حاول النورسي فيها التمييز بين افكاره والطرق الصوفية الاخرى من خلال تأسيس واقع ايماني يقوم على التعليم والعمل والتعاون، وكذلك من خلال اقامة علاقة مع الدول الغربية بهدف الاستفادة من النتائج الحضارية للغرب من دون الاخذ بمنظومته الفكرية والاخلاقية[36].

ومن الطرق الصوفية الاخرى في تركيا والتي سجلت موقفاً واضحاً ضد السياسة الكمالية هي النقشبندية، وهي من أعرق الطرق واكبرها واوسعها انتشاراً في تركيا ولها امتدادات واضحة في مجموعة

من دول العالم الاسلامي، والنقشبندية شأنها شأن النورسية ركزت على بناء الفرد من الداخل من خلال ربطه بتعاليم الطريقة، وشاركت الحركة في كل الانتفاضات التي واجهت سياسة كمال اتاتورك[37].

ويجب الاشارة هنا الى الحركة السليمانية وهي من الحركات الصوفية التي ظهرت في تركيا وسميت بهذا الاسم نسبة الى مؤسسها سليمان حلمي تونهان 1888–1959 والذي ولد في بلغاريا واضطر الى الرحيل مع افراد اسرته ليستقر في اسطنبول وليدرس في مدارسها الشريعة الاسلامية، وأشتهر الشيخ سليمان بمعارضته الشديدة لأتاتورك عند الغائه الخلافة الاسلامية وانتقاداته العلنية لمفاهيمه العلمانية، واهتم بتحفيظ القرآن الكريم حيث كان يستأجر المزارع البعيدة عن المدن ليقوم بتدريس القرآن الكريم في الليل في أصرار عجيب للمحافظة على الاسلام والقرآن، وقادته انتقاداته ومعارضته هذه الى السجون مرات عدة، إلا أنه في الوقت نفسه بسبب هذه المعارضة اصبح زعيماً لطريقة دينية بارزة اضحى لها مؤيدون بالالاف، وكذلك لها مؤسسات اجتماعية واقتصادية وتجارية وتعليمية منتشرة في كل مكان في تركيا، وتميزت السليمانية عن باقي الطرق الدينية والصوفية في تركيا بالانغلاق واتباع منهج التكفير[38].

كما تتصف الجماعة السليمانية بالانضباط الصارم لأعضائها وهم يتحركون ككتلة واحدة او جسم واحد في مجالات عدة، ودخلت في صراع مع رئاسة الشؤون الدينية التي لاتعتبرها ممثلة للاسلام[39].

وإلى جانب هذه الطرق هناك عشرات الطرق الصوفية والدينية الصغيرة ومن ابرزها التيجانية والرفاعية والقادرية والبكتاشية والمولوية، ومزجت هذه الطرق في سلوكها بين الرفض للايدلوجية الاتاتوركية والتمسك بالشريعة الاسلامية والانضواء تحت راية زعيم الطريقة وممارسة تعاليمها[40].

ومن الواضح ان التيار الاسلامي في تركيا اخذ يزاول نشاطه بسرية تامة في عهد أتاتورك، وعند وفاته بدأ الاسلاميون يظهرون على الساحة السياسية ويطالبون بتحقيق اهدافهم بصورة علنية.

ثالثاً: النشاط الاسلامي في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية

كان الكماليون يدركون ان الاسلام عامل هام بالنسبة للسياسة التركية او انه سوف يستخدم ضدهم ان لم يتخذوا الاحتياطات الكفيلة لمنع ذلك ، وكانت الوسيلة لذلك جعل الجيش التركي هو القيم والحارس على اساسيات النظام[41]. وبدأ التعامل مع النشاط الديني بمرونة اكثر، فبدأ السماح للتعليم الديني في المدارس العسكرية بقصد رفع الروح المعنوية للجيش، وسمح بترجمة الكتب الدينية والتأريخية الى اللغة التركية[42].

وحدث تحول في سلوك النظام تجاه الاسلام اعتباراً من منتصف الاربعينات عندما ادركت مجموعة داخل حزب الشعب الجمهوري حجم الفراغ الذي لم يستطع النظام ان يملئه في المجال الديني، فأقترحت على الحكومة السماح باجراء تعليم ديني في تركيا، شريطة ان يكون تحت حكم وسيطرة الدولة، وقد اندرجت مسألة اعادة تدريس (مادة دينية) في المدارس الرسمية، ضمن جدول اعمال المجلس الوطني الكبير عام 1946 كتدبير وقائي من خطر الشيوعية، وفي تشرين الاول 1948 اعلن برنامج المواد الدينية التي ستدرس للصفين الرابع والخامس الابتدائي. وفي 15 شباط 1949، اصبحت المادة الدينية تدرس في المدارس الابتدائية بموجب قرار حكومي شرط ان تدرس خارج اوقات الدراسة الرسمية[43].

ان التحول نحو التعددية الحزبية في تركيا ادى الى تخلي حزب الشعب الجمهوري عن نظرته للاسلام، فحزب الشعب كان ينظر منذ تاسيسه الى الاسلام على انه عامل اعاقة امام التحديث، ومع التوجه نحو نظام ديمقراطي ظهرت احزاب تنتقد سياسة الحزب هذه وتطالب بتلمس مشاعر الشعب الدينية(44).

وقد سمح الانفراج الذي شهدته الحياة السياسية عقب اقرار نظام التعددية بقيام محاولات اولى لتكوين احزاب تتبنى مباشرة المشاعر والمظاهر الاسلامية فكان حزب النهضة الوطني اول حزب معارض اسس عام 1945، اسسه كل من حسين عوني اولاي وجواد رفعت اتيل خان ونوري دميرداغ، وينادي هذا الحزب في مجال السياسة الخارجية بتحقيق مشروع (الاتحاد الاسلامي)، ودافع عن قيام اتحاد شرقي يستهدف وحدة العالم الاسلامي، واقر انشاء جامعة التكنولوجيا والاخلاق لاعداد الطلاب الوافدين من الدول الاسلامية، واغلق الحزب بسبب عدم حصوله على مقعد في الانتخابات البرلمانية. كما تاسس حزب حماية الارتقاء في 26 حزيران 1946، وكانت المادة الاولى تعترف بوجود الله وامره الناس بحسن العمل، وكان الحزب يرى ان حرية العبادة حق طبيعي للانسان، وحل الحزب نفسه في 12 اذار 1947، كما ان حزب العدالة الاجتماعي الذي تاسس عام 1946 كان مؤيداً لطرح الوحدة الاسلامية ، وحزب الفلاح الذي تمسك بفكرة حماية الاعراف المستندة على المبادئ الاسلامية، وايد فكرة انشاء كلية دينية، واعلن حزب الحفاظ على الطهارة الذي تأسس عام 1946 ضرورة المحافظة على الاسلام(45) .

وفي 19 تموز 1946 قام كل من نجمي كوناش ومصطفى اوزبك ميتاسوار بتشكيل حزب حماية الاسلام، فقامت قيادة الاحكام العرفية باغلاق هذا الحزب في 12 ايلول من السنة نفسها، بحجة ان الحزب قد اتخذ من الدين اداة سياسية، وفي 8 تموز 1947 قام جواد رفعت اتيل خان المعروف بعدائه لليهود والصهيونية وهو جنرال سابق في الجيش التركي مع بعض زملائه بانشاء حزب المحافظين وذكر في لائحته انه يعتمد على الاسس الاسلامية في برنامجه فاغلقت السلطات التركية هذا الحزب قبل ان يبدأ نشاطه ثم قام المارشال فوزي جاقماق، وكان يعد احد ادوات مصطفى كمال المعتمد عليهم في السيطرة على الجيش، بانشاء حزب يميني بروح اسلامية في 30 تموز 1947 حمل اسم حزب الامة، ونصت لائحة الحزب على احترام عادات البلاد واعرافها واحترام الدين، الا ان الحكومة الغته عام 1953 بحجة انه حزب ضد النظام الجمهوري، اما الحزب الديمقراطي الاسلامي الذي اسسه جواد رفعت في اب 1951 كان يسعى لتحقيق تعليم اسلامي ليسد الفراغ الروحي ويقف ضد المد الشيوعي في تركيا واغلق بعد ستة اشهر لمخالفته المادة (71) من القانون المدني، حيث خالفت المادة الاولى والثالثة من لائحة الحزب الدستور(46).

وقد عادت الى الظهور جرائد ومجلات دينية كان الكماليون قد منعوها عند وصولهم للسلطة مثل " سبيل الرشاد " و "سلامت" و "حر ادام" .

واظهرت انتخابات عام 1946 تنامي دور الحركة الاسلامية في الحياة السياسية والاجتماعية لتركيا حيث بدأ تسابق الاحزاب لنيل اصوات الناخبين الاسلاميين . وظهر تيار داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه بزعامة حمد الله صبحي وتكيلي اوغلو يطالب بتوقف الدولة عن التدخل في معتقدات الناس الدينية(47).

ويبدو واضحاً ان المؤسسة العسكرية التي تخرج منها دعاة العلمانية في اواخر الدولة العثمانية هي نفسها قد تخرج منها طليعة المنادين بردّالاعتبار لهوية المجتمع الاسلامية، من خلال محاولاتهم تاسيس احزاب ذات مرجعية اسلامية .

ولئن فشلت المشاعر الاسلامية في البداية في ان تجد مسلكاً لها في ظل حزب سياسي معترف به قانوناً، في المقابل وبسبب ضغطها قد كسبت اعترافاً من لدن زعماء (الاصلاحات الكمالية) الذين حاولوا عندها افهام الرأي العام التركي ان اصلاحاتهم ليست موجهة بصورة مباشرة ضد الاسلام، وانما الغاية من سياساتهم هي وضع نهاية لسلطة العلماء وتأثيرهم، ونتيجة لذلك اتخذت حكومة حزب الشعب الجمهوري عدة قرارات لصالح الدين(48).

فقد انفتح حزب الشعب على التيار الاسلامي وغير مفهوم العلمانية التقليدي الذي رفعه منذ عشرين عاماً، واعتبر في مؤتمره لعام 1947 ان الدين غذاء روحي للمجتمع، واقر بموجب ذلك اجراءات منها اقامة دورة لتخريج الائمة والوعاظ حيث شعر قادة الدولة بالحاجة الى رجال دين مثقفين يقومون بادوار هامة في تحقيق التجانس مع الشعب وحماية القيم المعنوية ومواجهة التيارات اليسارية، كما أمرّ فتح كلية الالهيات في جامعة انقرة، وادخال الدين كمادة اختيارية في المدارس وسمح بالذهاب الى الحج والغاء القيود المالية المفروضة على الحجاج وتحديد العملة الصعبة التي يحق لهم حملها(49).

ويضاف الى الاسباب السابقة التي دفعت حزب الشعب الى هذا الاتجاه والى هذه التنازلات النسبية هو الانعكاسات القاسية للحرب العالمية الثانية على الواقع التركي، فقد عصفت بالبلاد أزمة اقتصادية عنيفة حتى بات المواطن لا يجد الخبز الا بالوثيقة وكانت حرية التعبير شبه معدومة، كما ان الشعب التركي لم يتمكن من أداء الشعائر الدينية بحرية، وهذا ساعد على تشكيل جبهة معارضة ضد حزب الشعب الجمهوري الحاكم، كما ان البلاد كانت بحاجة الى تغيير مع تغير القوى في التوازن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ولا ننسى مطلب التأثير في الناخبين وعملية الحصول على الاصوات جعلهم يتوجهون الى اتباع التيار الإسلامي(50).

وفي اول انتخابات جرت في 21 تموز 1946 دخلت تركيا الحياة الديمقراطية، وان لم يخل ذلك من معوقات حيث لم تكن عملية الادلاء بالاصوات سرية، في حين كانت عملية الفرز غاية في السرية، ولم يتمكن الحزب الديمقراطي من المشاركة الا في (16) محافظة فحصل على (62) نائباً، في حين فاز حزب الشعب الجمهوري بـ 396 مقعداً(51).

واثناء تولي شمس الدين جون الطاي رئاسة الوزراء في 14 كانون الثاني 1949 وبرغم منحه بعض الحريات الدينية للشعب الا انه تم اضافة مادة الى قانون العقوبات التركي برقم 163 اكدت على فرض عقوبة السجن من عامين الى سبعة اعوام على من يقوم بتاسيس او تشكيل او تنظيم جمعية بهدف ديني او عقائدي تخالف علمانية الدولة(52).

شكلت انتخابات عام 1950 منعطفاً تاريخياً هاماً في مسيرة تركيا الديمقراطية، حيث انتصر الحزب الديمقراطي على حزب الشعب الجمهوري باغلبية ساحقة، وليفقد الحزب الحاكم السلطة التي تولاها مدة (27)

عاماً، فقد حصل الحزب الديمقراطي على نسبة 52.68% من الاصوات وفاز بـ397 مقعداً من مجموع 487 مقعداً في البرلمان، وتفرد بالسلطة، وتولى عدنان مندريس منصب رئيس الوزراء اما جلال بايار فانتخب رئيساً للجمهورية بعدما استطاع الحزب ان يوصل الى اذهان الناخبين الاتراك، ان الحزب الديمقراطي سيمنح حريات اكثر بشأن القضايا الدينية(53).

واستجاب مندريس لبعض طموحات الشعب واتاح لهم فرصة العيش طبقاً لتعاليم الاسلام، واظهر تسامح مع القضايا الاسلامية باشكال شتى وصور مختلفة منها ان الاذان الذي كان يقام باللغة التركية اخذ يقام باللغة العربية مرة اخرى والذي عبرت عنه الصحف الاسلامية ووصفته (بانهيار عهد الاصنام)، وذكر مندريس في 4 حزيران 1954 (ان الاجبار على تلاوة الاذان باللغة التركية امر غير مقبول الان وتمارس الشعائر باللغة العربية)(54).

وخرج مئات الالاف من الاتراك من مختلف المدن التركية الى مدينة بورصة لارتباطها بالخلافة قبل يومين من الموعد المحدد لاعلان الاذان باللغة العربية يحملون طعامهم وشرابهم ليشهدوا صراخ الناس رجالاً ونساءاً واطفالاً يجهشون بالبكاء عند سماع نداء الله اكبر بعد ان حرموا من سماعه منذ عام 1923(55).

وتحولت دروس تدريب الامام الخطيب الى مدارس منظمة لتخريج الائمة والخطباء، وعادت الى الظهور المؤسسات الدينية التي ساهمت في انتصار الحزب الديمقراطي، حيث جرى تاسيس جمعيات هدفها بناء المساجد وتشكيل دروس القران من قبل افراد متطوعين في معظم قرى الاناضول، وقد اعرب الشعب عن ارتياحه لعودة هذه المؤسسات والجمعيات والطرق الصوفية الى الساحة، وكذلك فتح المزارات امام الزائرين من جديد، وفي عهد مندريس تم بناء (1500 جامع)، وتم بث البرامج الدينية في الاذاعة والتلفزيون وفتح اول معهد عالي الى جانب مراكز لتعليم القران الكريم(56).

ان هذا الامر يعد تحولاً وتطوراً مهماً جداً، خاصة انه يقع في دولة قطعت فترة من الركود الديني، ولكن مع هذه التطورات لم تفصل الدولة عن العلمانية .

ان هذه التغييرات التي ظهرت في بداية الخمسينيات جعلت الكثير من الطرق الصوفية تخرج من سريتها لتمارس نشاطها بشكل علني شيئاً فشيئاً، وساعدها على ذلك تنافس الزعماء السياسيين على كسب اصوات اتباعها عند اقتراب الاستحقاقات الانتخابية، وفي هذه الفترة انقسمت النقشبندية الى ثلاثة تيارات يتزعم كل واحدة شيخ نقشبندي وهي(57):

1/ التيار الاول : وضم فئة الحرفيين والتجار الصغار من الطبقة الوسطى .

2/ التيار الثاني: وضم مجموعة من المثقفين واساتذة الجامعات ورجال الاعمال وزعماء بعض الاحزاب السياسية .

3/ التيار الثالث : وضم الطبقة البسيطة من الناس من اهل المدن والقرى والارياف .

ومن ابرز رجال الحركة في هذه الفترة اسعد جوشان الاستاذ في كلية الالهيات في جامعة انقرة الذي خلف محمد زاهر افندي وكذلك الشيخ حلمي ايشيق والشيخ محمد اسطا عثمان والشيخ اسماعيل اغا،

وازدهرت النقشبندية في النصف الاول من الخمسينيات، حيث رفدت الطريقة نشاطها بشبكة اعلامية على الساحة اهمها صحيفة (تركيا) والقناة التلفزيونية (شزاس) فضلاً عن مئات المدارس والمعاهد الدينية[58].

وعلى الرغم من توجيه عدنان مندريس وسائر مسؤولي الحزب الديمقراطي انتقادات الى الفكر العلماني الكمالي، الا ان الحكومة لم تلغ الاليات القانونية والادارية في سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية، وجرى وصف الاسلام في الكتب الدينية المدرسية على انه دين لا يعارض التقدم، وعندما اخذ اعضاء الطريقة التيجانية يهاجمون باستمرار تماثيل اتاتورك كانوا يعتقلون ويقدمون الى المحاكمة، كما تمت محاكمة النورسي ومفكرين اخرين . وفي عام 1953 اصدر البرلمان الذي كان يهيمن عليه الحزب الديمقراطي قانوناً منع بموجبه استخدام الدين لاغراض دعائية سياسية، وكان هذا الاجراء الذي يستهدف الاسلاميين الاصوليين يستمد قوته من جذور قيادة الحزب الديمقراطي وبنيته الاجتماعية لان معظم هذه القيادة كانوا من النخبة الكمالية، وكان موقف الحزب الديمقراطي من الاسلام متاثراً الى حد ما بالقوى العلمانية[59].

ويضاف الى ذلك ان الحزب الديمقراطي رفض ظهور أي حزب ذي مرجعية اسلامية خوفاً من ان يسحب منه القطاع الاسلامي العريض الذي كانت تتشكل منه القاعدة العريضة لحزبه، وكان حريصاً على التوازن بين النزعتين الاسلامية والعلمانية، ففي الوقت الذي حقق بعض الحريات الدينية لم يمس او يغير المبادئ الكمالية[60].

لقد اثارت شعبية مندريس وانجازاته وتوسيعه لدائرة الحريات الدينية حفيظة بعض الاوساط المعادية للاسلام والتي تعتمد القوة في حل مشاكلها، فشهدت تركيا حركة معارضة لسياسات الحكومة داخل شباب الجيش وطلاب الجامعات، وتفجرت احداث شغب ومواجهات في الجامعات، وانهمرت امواج الطلبة في مظاهرات كبيرة في شوارع اسطنبول وانقرة في 18 نيسان 1960، وقام طلبة مدرسة القوات البرية بمسيرة صامته الى مجلس الشعب في انقرة احتجاجاً على سياسات مندريس، وكان المتظاهرون يدّعون ان مندريس يعتزم قلب النظام العلماني واقامة دولة دينية[61].

ومما يعطي لهذه التوجهات دعماً واضحاً ان مجلس الامن القومي ذو القاعدة الثقافية والاقتصادية العلمانية هو المهيمن على الحياة السياسية التركية، حتى الحزب ذو الاغلبية في البرلمان ليس له قوة اكبر من جيش يحكم نفسه بنفسه، ولا يخضع لسلطة رئيس الوزراء، وليس لرئيس الوزراء الا ان يوقع على قرارات المجلس ان قرر[62].

كل هذا دفع الجيش وهو المفوض دستورياً بالتدخل للقيام بانقلاب في 27 ايار 1960 حيث كان نهج الحزب الديمقراطي سبباً في غضب المؤسسة العسكرية التي قيمت الوضع على انه انحراف عن الاسس العامة للجمهورية التركية، ويرى بعض الكتاب ان الدعم الذي كان يلقاه سعيد النورسي وطلابه في فترة حكم الحزب الديمقراطي كانت من اهم الاسباب التي حركت الجيش للقيام بانقلابه[63].

ويبدو واضحاً ان المؤسسة العسكرية كانت غاضبة على عدنان مندريس وحكومته لتقربها للاسلاميين، ولعملها على تقليل ضغط العلمانية على المجتمع التركي، وكانت نهاية حكومة الحزب الديمقرطي

مأساوية فقد اعدم او سجن معظم الجهاز الحكومي وفي مقدمتهم جلال بايار وعدنان مندريس ورفيق كورلتان وجميع الوزراء .

الخاتمة

نتيجة لتدهور الدولة العثمانية ونهايتها، وللضربات القوية التي وجهها مصطفى كمال للأسلاميين في الطرق الصوفية والاندية والجمعيات والصحافة، اضمحل النشاط الاسلامي في تركيا واصبح نشاطه محدوداً وسرياً للغاية، لكنه لم يمت كما أراد أتاتورك.

ان الظروف القاسية التي مرت بها تركيا اثناء الحرب العالمية الثانية رغم عدم مشاركتها فيها، ولاسيما الجانب الاقتصادي، جعلت الحكومة التركية تغير من سياسة البطش والقوة تجاه كل تحرك سياسي او ديني مناهض للعلمانية ولحزب الشعب، وهذا ماحصل بعد نهاية الحرب مباشرة وليكسب الاسلاميون جزء يسير من حقوقهم، بل ان التعددية الحزبية التي اصبحت سياسة تركيا مابعد الحرب جعلت كل حزب يحاول كسب الاسلاميين مضمناً جزء من اهدافهم في برنامجه الانتخابي، وهذا مافعله الحزب الديمقراطي ، وكذلك حزب الشعب الجمهوري ، حزب أتاتورك.

ان هذا الانفراج النسبي في السياسة التركية لصالح الاسلاميين ادى الى تغييرات جديدة لصالحهم، فانشأت دور العبادة وافتتحت المدارس الدينية، ودرست المواد الاسلامية في المدارس التركية، كما نشطت الجمعيات والاندية الاسلامية، وعادت الصحافة الاسلامية للصدور.

ويبدو واضحاً ان سياسة الضغط والاكراه لايمكن ان تستمر دائماً، فبموت اتاتورك بدأ التغير واضحاً، خاصة ان المجتمع التركي مجتمع اسلامي في تقاليده ومبادئه لايمكن ان يتنازل عنها بسهولة. وكذلك تركيا دولة شرقية ومجتمعها شرقي ليس بالسهولة ان تصبح دولة غربية بالكامل لمجرد رغبة وعمل الحكومة التركية.

ان هذه التطورات على التيار الاسلامي في تركيا قبل عام 1960 تلتها تطورات لاحقة اكثر تنظيماً ودقة في العمل السياسي. فرغم تمسك الحكومة التركية بالعلمانية كشرط اساسي لكل توجه سياسي، الا ان العلمانية اضحت مرنة في تركيا بحيث تحاول كسب كل التوجهات السياسية، وبالذات الاسلامية.

وبهذا فان الصراع بين الاسلاميين والعلمانيين سيستمر ، والراجح ان الاسلاميين لهم قاعدة أعمق في المجتمع التركي، ولولا تدخل المؤسسة العسكرية التي ترعى النظام العلماني لما كان بامكان هذا النظام الاستمرار الى وقتنا الحالي.

الهوامش

1. جراهام فولر، الحركة الاسلامية في تركيا، ترجمة محمود عبد الكريم، مؤسسة رافد للدراسات، 2000، ص5.
2. محمود الثاني: تولى السلطنة بين عامي 1808 و1839، وهو من السلاطين المصلحين، فاضافة الى انشاء جيش جديد وانهاء جيش الانكشارية عام 1826، قام بعدة اجراءات منها افتتاح مدارس حديثة ابتدائية وثانوية، ومدرسة للطب واخرى للحقوق يديرها مدرسون فرنسيون، وظهرت الجريدة الرسمية (تقويم وقائع) عام 1831، واسس دائرة للترجمة، واهتم بالقضاء والاراضي. يراجع: ابراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر، الموصل ، 1987، ص25.
3. Bernard Lewis, The Emeregnce of Modern Turkey, London, 1968, P.419.
4. الانكشارية: فرقة كان لها مركز ممتاز بين فرق الجيش العثماني . كانوا يختارون من الشبان المسيحين الذين ترسلهم سنوياً المدن المسيحية الخاضعة للعثمانين لخدمة السلطان، كانوا ينشأون على الولاء للسلطان. ومدربون عسكرياً. حصلت فرق الانكشارية اثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر على سلطة كبيرة فكانت تنصب السلطان

وتخلعه. قضى السلطان محمود الثاني على فرق الانكشارية عام 1826. يراجع: عـــلاء موســـى نـــورس، مـــدى مسؤولية الانكشارية في تدهور الدولة العثمانية، المجلة المغربية، 1992.

5. احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الاطلسي، عمان، المطبعة الوطنية، 1981، ص29.
6. Geoffery Lewis, Modern turkey, London , 1974, P.44.
7. جراهام فولر، المصدر السابق، ص6.
8. حادثة 31اذار: الحدث وقع بالضبط في13/ 4/ 1909 ولكن فرق التاريخ بسبب التقويم الغريغوري اصبح التـــاريخ المعروف 31 آذار، هذا الحادث هو عصيان مجموعة من الموظفين الدينيين الثانويين التي تغلغلت بين اوساط جنود الحامية، طالب هؤلاء بالعودة الى الشريعة الاسلامية التي أدعوا ان الدستور حل محلها. وكانت تدفع هذا التحـــرك مجموعة الاتحاد المحمدي، أدت الى اسقاط حكومة كامل باشا. يراجع: فيروز احمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمـــة سلمان داود الواسطي وحمدي الدوري، بغداد ، بيت الحكمة ، 2000، ص87.
9. احمد عبد الرحيم مصطفى، أصول التاريخ العثماني، بيروت، 1982، ص247؛

- Geoffery Lewis, Op. Cit, PP.52-53.

10. فيروز احمد، المصدر السابق، ص88.
11. المصدر نفسه، ص95.
12. مجلة المنار، باريس، العدد 59 تشرين الاول، 1989، ص170.
13. ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر، الموصل، 1992، ص ص243، 247.
14. محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، بيروت، 1976، ص32.
15. James P. Piscatori, Islam in The Political Process, Cambridge University Press, 1983, PP. 139-140.
16. سليم الصويص، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة، عمان ، مطبعة شنلر، د.ت، ص260.
17. فيروز أحمد، المصدر السابق، ص123؛

- James P. Piscatori, Op. Cit. , P. 140.

18. قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية 1923–1928، رسالة ماجســـتير غيـــر منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد، 1985، ص115.
19. جراهام فولر، المصدر السابق، ص7.
20. ابراهيم خليل أحمد وأخرون، تركيا المعاصرة، الموصل، 1988، ص158.
21. المصدر نفسه، ص247.
22. طارق عبد الجليل، الحركات الاسلامية في تركيا المعاصرة، القاهرة، 2001، ص47.
23. للمزيد من التفاصيل عن الحلف البلقاني يراجع: صبحي ناظم توفيق، الميثاق البلقاني ومعاهدة مـــونترو في وثائق الممثليات العراقية في تركيا، بغداد، بيت الحكمة، 2002، ص5 والصفحات التالية.
24. aqlam Online. Com
25. أدريس يووانو، مكونات التيار الاسلامي في تركيا، ص1 نقلاً عن:

www.arabgate.Com

26. طارق عبد الجليل، المصدر السابق، ص50.

27. محمد الفاتح، مدخل الى فهم الحركة الاسلامية في تركيا، ص3 نقلاً عن:

www.alazrar.net

28. المصدر نفسه، ص3.

29. الطريقة النقشبندية: تأسست في بخارى على يد محمد بهاء الدين النقشبندي 1317–1389هـ وحمل الطريقة عنه الى الاناضول احد اتباعه وهو عبد الله السماوي في اواخر القرن الخامس عشر الميلادي لتنتشر في انحاء تركيا، إلا انها ارتبطت في تركيا بأسم الشيخ محمد اسعد الاردبيلي. يراجع: ابراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص91.

30. فيروز احمد، المصدر السابق، ص139.

31. بديع الزمان سعيد النورسي: ولد بقرية نورس التابعة لناحية اسبارط قضاء هيزان شرق تركيا عام 1876 وتوفي عام 1960 ، وكان من مؤيدي حركة الاتحاد والترقي، كما أيد المقاومة التي قادها مصطفى كمال وقد ابعد الى اسبارط عام 1909 وسجن عام 1925 . ويعد النورسي رجل فكر وحركة آمن بالجامعة الاسلامية. لاقى تعاوناً من الحزب الديمقراطي. يراجع: سعيد النورسي ، سيرة ذاتية ، ترجمة احسان قاسم الصالحي، القاهرة، دار سوزلر للنشر، 1998، ص60.

32. المصدر نفسه، ص62.

33. حنا عزو بهنان التطورات السياسية في تركيا 1919، 1923، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1989، ص ص65، 66.

34. أورخان محمد علي، سعيد النورسي رجل القدر في حياة امة، استانبول، دار شل للطباعة، 1995، ص44.

35. بديع الزمان سعيد النورسي، الملاحق، ترجمة احسان قاسم الصالحي، القاهرة، دار سوزلر للنشر، 1992، ص ص7، 8.

36. خورشيد دلي، الاحزاب الاسلامية في تركيا، ص1، نقلاً عن:

www.al-eman.com

37. كريم محمد حمزة ودهام علي الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بغداد، 2002، ص65.

38. طارق عبد الجليل، المصدر السابق، ص ص212، 214.

39. خورشيد دلي، المصدر السابق، ص2.

40. طارق عبد الجليل، المصدر السابق، ص24.

41. الصفصافي احمد المرسي، الدين والسياسة في تركيا الحديثة والمعاصرة، كلية الاداب ، جامعة عين شمس، 1987، ص205.

42. طارق عبد الجليل، المصدر السابق، ص ص51، 52.

43. Binnez Toprak, Islam and Political Development in Turky , Leiden, 1981, P.79.

44. خليل علي حيدر، الاسلاميون في تركيا، ص2، نقلاً عن:

Islam Onlin.net

45. أدريس بووانو، المصدر السابق، ص9.
46. ابراهيم الداقوقي، فلسطين والصهيونية في وسائل الاعلام التركية، بغداد، 1987، ص78.
47. أبراهيم خليل احمد وآخرون، المصدر السابق، ص93.
48. ادريس بووانو، المصدر السابق، ص9.
49. محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946–1960، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1989، ص85.
50. مركز المعلومات، الانتخابات التركية تحول تأريخي، العدد 600، 15 تشرين الثاني، 2002.
51. مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، بيروت، 1982، ص266.
52. نوزات صواش، المعرفة ، 2004/10/3، www.aljazeera.net.
53. محسن حمزة العبيدي، المصدر السابق، ص92.
54.كريم محمد حمزة ودهام محمد الجبوري، المصدر السابق، ص39.
55. طارق عبد الجليل، المصدر السابق، ص70.
56. نوزات صواش، المصدر السابق، ص2.
57. ادريس يووانو، المصدر السابق، ص4.
58. خورشيد دلي، المصدر السابق، ص3.
59. جراهام فولر، المصدر السابق، ص9.
60. فيروز احمد، المصدر السابق، ص247.
61. احمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا، 1945–1980، بغداد، 1989، ص122.
62. المركز السياسي للدراسات والاستشارات، تركيا الهوية وصراع الخيارات ، لندن، 10 آب ،2002، ص2.
63. سيار كوكب الجميل ، العرب والاتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997، ص198.